المُحور الأول

حَصادُ العام 2022

ا.د. حَسن لطيف الزبيدي(*)
ا. د. أحمد سامي المعموري(**)
ا. د. مقدام عبد الحسن الفيّاض(***)

الازمة السياسية: من التعقيد الى التوافق المرحلي

شهدت البلاد في عام 2022 أزمة سياسية نتج عنها من الناحيَّة السياسيّة تأخر تشكيل الحكومةِ عاماً كاملاً، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات النيابيَّة في تشرين الاول/أكتوبر 2021، بل تعرَّض البلد إلى أزمةٍ عنيفةٍ في حياته السياسيّة، فقد تفاجأت الأحزاب المتنفذة ومنها الإطار التنسيقي بخسارتها الكبيرة لمقاعدها في البرلمان، ما دفعهم إلى إتّهام الإنتخابات بالتزوير، وحثَّ انصارهم على الخروج إلى الشوارع احتجاجاً على ذلك. وتفككت بذلك التحالفات السابقة، فعلى مستوى «البيت الشيعيّ» دعا التيار الصدري الذي يمتلك أكبر عدد من المقاعد إلى تبني مبدأ الاغلبيّة في تشكيل الحكومة؛ لأنه يُوجِد معارضةً حقيقيةً ويقوّض الحكم التوافقي الذي جَلب الفساد والفوضى. وظهرت الخلافات في الموقف السياسي الكردي أيضاً، حينما أراد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإستفادة من موقعه المتفوق عددياً على الإتحاد الوطني الكردستاني، وانطبق الحال نفسه على البيت السنيّ لا سيّما بين تحالف (تقدم) بزعامة محمد الحلبوسي و(عزم) بزعامة خميس الخنجر، قبل ان تتدخل دولتا الإمارات وتركيا لجمعهما في كتلة واحدة، سُميّت بـ(تحالف السيادة)، بعد الاتفاق على تقسيم المناصب بينهما بحسب خطّة محددة.

لقد ظهر التنازع الشديد منذ الجلسة الاولى للبرلمان وعدم الإتفاق على الكتلة الأكبر، لكنّ الصدريين تمكنوا من تشكيل تحالف سُمي بـ(انقاذ وطن) ضمّ فضلاً عنهم، تحالف السيادة والحزب الوطني الكردستاني، وفي 9 كانون الثاني/يناير 2022 فاز محمد الحلبوسي برئاسة المجلس وحاكم الزاملي (صدري) نائباً أول وشاخوان عبد الله (الحزب الديمقراطي الكردستاني) نائباً ثانياً، وعلى الرغم من انّه الجبهة الأكثر عدداً، فإنّ الإطار التنسيقي استغلّ قرار المحكمة الاتحاديّة الذي أوجب حضور ثلثي النواب لإنتخاب رئيس الجمهورية، أي استخدام (الثلث المعطل)، لأي عملية ترشيح أخرى دون موافقته، وقام مرَّة تلو أخرى بإفشال عقد جلسات البرلمان، وذهبت

(*) أكاديمي بجامعة الكوفة ومدير مركز الرافدين للحوار.
(**) أكاديمي بجامعة الكوفة ونائب مدير مركز الرافدين للحوار.
(***) أكاديمي بجامعة الكوفة ومدير قسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار

جهود التيار الصدري لجمع أكبر عددٍ ممكن من النواب المستقلين وغيرهم وإقناعهم بالإنضمام إلى مشروعه السياسي دون جدوى، وكذا الحال مع البديل الذي طرحه بأنّ يُشكّل المستقلون كتلة ومن ثمّ يشكلوا الحكومة شرط ان لا يشترك فيها التيار الصدري، ولم ينفع تحديّه للإطار بمنحهم «مهلة الاربعين يوماً»، ليبادروا هم بتشكيل الحكومة، في خطوة وُصفت بأنّ هدفها إظهار قوّته مقابل وهن خصومه، أعقبها فشل عشرات المبادرات من القوى والشخصيّات السياسيّة المؤثرة، الداعية إلى الحوار والتفاوض ولمّ شمل البيت الشيعي بوصفه الأحقّ بالكتلة الأكبر، وانّ على الاكراد تقديم شخصيّة نزيهة غير جدليّة لرئاسة الجمهوريّة.

أفرغ زعيم التيار ما في جعبته من حلولٍ، واتّجه إلى أكثر القرارات إثارة للجدل في الأوساط السياسيّة، فقد باغت الجميع بدعوة نوابه الـ 73 إلى الاستقالة، في بادرة غير مسبوقة في المشهد العراقي وحتى العالمي، وعلى الرغم من انسحاب الصدريين من البرلمان لكنّهم بقوا فاعلين في تحريك الشارع السياسي، ونفوا الأنباء التي تحدثت عن انّهم بعملهم هذا سلّموا العراق للفاسدين، بل تمسكوا بـ«الشرعيّة الشعبيّة» لتهديد خصومهم وتخويفهم، وحين رشّح الإطار (محمد شياع السوداني) لرئاسة الوزراء في تموز/يوليو 2022، رفضوه، ونزل مناصرو التيار الصدري إلى الساحات وقاموا باقتحام المنطقة الخضراء ومبنى البرلمان لمرات كثيرة، وفي سعيهم لمنع عقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية في أواخر ذلك الشهر حدثت صدامات دامية مع متظاهريهم الذين اعتصموا داخل المبنى نفسه، مما أرغم النواب على عدم الحضور. وخلال شهر آب/أغسطس اندلع ما يُسمى «ثورة عاشوراء»، إذ توجهوا لمحاصرة مجلس القضاء الأعلى، ودعا الصدر في مبادرة جديدة إلى عدم اشراك جميع مَنْ اشترك في العمليّة السياسيّة منذ عام 2003، وأعلن إعتزال العمل السياسي نهائياً، وإغلاق جميع المؤسسات التابعة له.

واتخذت الاحداث منحاً خطيراً حينما دخل المحتجُون داخل مقر رئاسة الوزراء واندلعت مواجهات مسلّحة بين القوات الأمنيّة ومسلحين من جهات أخرى وبعض (سرايا السلام) وإنخرط الجميع في حرب شوارع، أسقطت العديد من الضحايا وأُحرقت خيام المعتصمين، مما دفع السيد مقتدى الصدر إلى عقد مؤتمر صحفي عاصف، أعلن فيه رفضه أعمال العنف والقتل وحمل السلاح، داعياً أنصاره إلى الانسحاب فوراً، ولاقت خطوته الجريئة هذه إشادةً كبيرةً من خصومه ومؤيديه على حدٍ سواء.

حاول تحالف الإطار التنسيقي تنسيق مواقف القوى المنضوية معه لا سيّما الشيعيّة، وأهمها (دولة القانون، والفتح، والنصر، والحكمة، وآخرون).

وقامت لجانه بلقاءات مطولة بين بغداد والنجف لإقناع التيار الصدري بالتحالف معه والحوار والتفاهم مع الأطراف السياسيّة الأخرى وخاصة الأحزاب الكرديّة في أربيل والسليمانيّة لتوحيد الرؤى بينهما، فأما السيد مقتدى الصدر فقد أصرّ ان يكون الحوار مشروطاً باستبعاد دولة القانون، وبالذات نوري المالكي، لكنّ الإطار رفض ذلك، ووجد فرصته السانحة التي لا تعوَّض بانسحاب كتلة التيار الصدري، ما أتاح له تشكيل الكتلة الأكبر (تحالف قوى الدولة)، التي تضم أغلب الأحزاب النافذة، ومن ثمّ رئاسته للحكومة التوافقيّة، بعد تسوية الخلاف الكردي بسحب كلا الحزبين (الديمقراطي والاتحاد الكردستاني) مرشحيهما، ريبر أحمد وبرهم صالح، وتسمية المرشح التوافقي (عبد اللطيف رشيد) أيضاً، وعلى الرغم من حالة التوتر الشديدة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين على

ملفات ساخنة كدستور الإقليم وتوزيع المناصب فقد تم حلّ التَنازُع مؤقتاً. ولم يعدم تحالف السيادة، الكتلة الأكبر عدداً في المكون السُني؛ نتيجة الانقسامات والمشاكل العميقة بين قياداته، ما أَفْضَى إلى تشكيل (تحالف الانبار الموحد) لرسم خريطة سياسيّة جديدة من التوازنات.

ولم يكد الشعب العراقي يستفيق من هول الأحداث السابقة حتى صُدم بأخرى، حيث تمّ نشر تسريبات صوتية عدة منسوبة لسياسيين عراقيين بارزين، أهمها لرئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي، يعبّر فيها عن رأيه في بعض الشخصيّات والقوى السياسيّة، مما كشف لأبناء العراق فداحة الصراع الداخلي وفقدان الثقة في ساسته والحرب المستعرة بينهم، وهو يرى الانتقاد والتهجم العنيف على التيار الصدري وزعيمه، وقد أحدثت ضجّة كبرى حينما اتهم الجزء الأوسع من الاكراد والسنّة بالخيانة، وأضرّت بسمعة المذكور وزرعت الشك في جماهير الإطار.

وفي كشف حساب سريع للأداء البرلماني لعام 2022 نجد ان مجلس النواب لم يستطع ان يسن إلّا قانونين مهمين، هما قانون تجريم التطبيع وقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية كبديل عن مشروع الموازنة الاتحاديّة للدولة. وعلى الرغم من رفض نواب الإطار التنسيقي للقانون الثاني بدايةً بحجة ان حكومة الكاظمي هي حكومة تصريف اعمال يوميّة وبذا تكون محدودة الصلاحيات فلا يحق لها تقديم قوانين جديدة، لكنهم وبعد سجالات واتهامات، وافقوا مع إجراء بعض التعديلات لتمرير القانون.

وشَهد العام ذاتَه اداءً محايداً وملتزماً بتطبيق أحكام الدستور من قبل المحكمة الاتحاديّة العليا ومجلس القضاء الأعلى، إذ استهلت المحكمة عملها برفض دعوى الإطار التنسيقي بشأن الطعن بنتائج الانتخابات النيابيّة وتمرير نتائجها، ثم حكمت بالتصديق على شرعيّة رئاسة البرلمان وإلغاء أمر التجميد، وردّت الطعن المقدم من رئيس السن الدكتور محمود المشهداني، بعدم شرعيّة المجلس، كما وقفت بحزم ضد الخروقات التي تمارسها الأحزاب والقوى السياسيّة، وتجاوزها على الدستور ومنها قرارها إيقاف اجراءات ترشيح الوزير الأسبق هوشيار زيباري لرئاسة الجمهوريّة، وردّها السيد الصدر بحلّ مجلس النواب، وإقرارها إستقالة نواب التيار الصدري.

لقد كانت العمليّة السياسيّة مُراقَبة من قبل الامم المتحدة وممثلتها في العراق السيدة جنيين بلاسخارت، المعروفة بشخصيّتها النشطة وحركتها الدؤوبة بين القوى والأحزاب السياسيّة ولقاءاتها مع قياداتها ومع الشخصيات المؤثرة من علماء الدين والزعماء، للاستماع إليهم وبحث الشأن العراقي والعمل على تقريب وجهات النظر، وكان من مهامها الأساسيّة الإتجاه إلى مجلس الأمن لتنقل إليه الأوضاع المزرية الجارية آنذاك، ودعوتها إلى القيام بمبادرة لحلحلة الانسداد السياسي وتجاوز حالة الجمود أو الضغط على الأطراف كافة للعمل الجدي لترك الانقسامات وتغليب مصالح الشعب العراقي، كما أعلمتهم بتفاصيل الأحداث المؤسفة التي رافقت الانتخابات المبكّرة وحمّلت المسؤولية على عاتق الأحزاب والمتنفذين، ان عرض الحالة أمام المجتمع الدولي ساهم في الإسراع بالحل، وعقد جلسة البرلمان التي طال انتظارها لانتخاب رئيس الجمهوريّة وتكليف رئيس مجلس الوزراء لتشكيل حكومته.

وأَسْفَرَ عام 2022 لأول مرّة عن مشاركة النواب المستقلين في العمل التشريعي الرقابي خلال الدورة الخامسة، وكان اغلبهم يرفضون هيمنة الأحزاب التقليديّة الحاكمة والنظام التوافقي ويطالبون بتحقيق العدالة والمساواة والقضاء على السلاح المنفلت، لكنّ قلّة خبرتهم في العمل السياسي وكذلك الضغوط والتهديدات والاغراءات

أفقدهم كثيراً من الفرص بالمشاركة الفعليّة وساهم في تشتتهم وانقسامهم على أكثر من فريق، وأعرب أحدها عن الرغبة في المشاركة في الحكومة الجديدة، فيما إتّخذ الآخر قراراً بأنّ يقوم بدور المعارضة بهدف مراقبة الأداء الحكومي.

تغير المناخ: ازمة تتفاقم وحلول مؤجلة

دأب التقرير على تضمينه محوراً يشكل ملفاً ساخناً ينبغي تسليط الضوء عليه، وقد اتفقت هيأة التحرير على ان يكون تغير المناخ ملف هذا العام، إذ تشير التوقعات الى ان العراق سيكون واحداً من بين أكثر الدول تأثراً بتداعياته.

وقد حذّر تقرير صدر عام 2022 عن البنك الدولي من ان تَغيُّر المناخ، لاسيما تفاقم شح المياه، يهدد العقد الإجتماعي في البلاد في ظل أنموذجٍ للنمو يعتمد بالدرجة الأساس على النفط. فضلاً عن ان الآثار السلبيّة لتغير المناخ أصبحت موثّقة وواضحة للعيان وقد ازدادت حدتها عام 2022، ومن المتوقع انها ستزداد سوءاً في المستقبل، مع احتمال إرتفاع درجات الحرارة بشكل أكبر، واستناداً إلى دراسات عراقيّة فإنّ معدل درجات الحرارة قد ازداد بين 3 إلى 5 درجات مئوية مقارنة مع عقد الستينات من القرن المنصرم، وكذلك تكرار موجات الجفاف، وإرتفاع التملح في الاراضي الزراعيّة، واستمرار الممارسات المُهدرة للموارد المائيّة والتي تفترض ان عهد النفط وموارده الريعيّة لن ينتهِ.

وطبقاً لما جاء في تقويم وزارة الموارد المائيّة فإنّ سنة 2022 هي الأسوأ خلال الخمسين عاماً الأخيرة وتتطابق هذه التقييمات مع (البنك الدولي، وتقرير المناخ، والتنمية في العراق) فسهْل الموصل الذي يسمى بـ (سلّة خبز العراق) والذي يجهز ما يعادل 70 في المائة من حبوب العراق لم يحصل سوى على 20 في المائة من مياه الأمطار خلال هذه المرحلة، وكذلك الحال بالنسبة إلى نهري دجلة والفرات، فقد انخفضت نسبة المياه فيهما إلى 20 في المائة من المستوى المطلوب. وقد ادّى هذا النقص في المياه إلى خفض نسبة الانتاج الزراعي وخاصّة القمح والشعير والرز إلى 75 في المائة (مقارنةً مع السنوات السابقة (.

وخلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) 2022، شهد العراق هبوب عواصف غباريّة وترابيّة بشكل غير مسبوق، من جرّاء التغير المناخي وقلّة تساقط الأمطار والتصحر. وأدّت أغلب هذه العواصف إلى وفاة كثير من العراقيين وإصابة آلاف آخرين بحالات اختناق، فضلاً عن الخسائر الماديّة وتعطل حركة الملاحة الجويّة في عدد من مطارات البلاد. وأعلنت وزارة البيئة ان الأيام المغبرة في البلاد سترتفع إلى 272 يوماً في العام خلال العقدين المقبلين، لتصل إلى 300 يوم مغبر عام 2050، وهذا مؤشر خطير للتدهور البيئي. ان تواتر وزيادة شدة العواصف الرمليّة يرتبط بإزدياد معدلات التصحر وتقلص الأراضي الزراعيّة وشح المياه والاعتداءات الجائرة على المناطق الخضراء في البلاد.

ومن التداعيات الاجتماعية للتغير المناخي بروز ظاهرة النزوح المناخي، فعلى وفق تقرير لمنظمة الهجرة الدوليّة فإنّه حتى آذار/مارس 2022، نزحت أكثر من 3300 عائلة بسبب عوامل مناخيّة في عشرة محافظات من الوسط والجنوب، والسبب شحّة المياه، أو الملوحة المرتفعة فيها، أو نوعيّة المياه السيئة، وتعرقل قلّة المياه

انتاج المحاصيل أو تؤدي إلى إفسادها، وتحدّ من وفرة مياه الشرب والغذاء للمواشي، وأُرغمت الكثير من الأعمال المرتبطة بالزراعة على الإغلاق. وعلى صعيد ذي صلة فقدت الاهوار حوالي 41 في المائة من مساحتها بين عامي 2020 و2022؛ لذلك فقد استمر النزوح من الاهوار خلال عام 2022 لفقدان السكان لمواردهم الاقتصاديّة، فضلاً عن نفوق حيوان الجاموس الذي تتطلب تربيته ان يكون جسمه مغموراً بالمياه، وقد صرّحت مديريّة زراعة محافظة ذي قار عن نفوق (4000) رأس من الجاموس خلال عام 2022 بسبب قلّة المياه

بحسب الدراسات العالميّة، من المتوقع ان تزيد درجة حرارة الأرض عام 2040 إلى 2.2 درجة مئوية، وربما تتجاوز 3.8 درجة مئوية في بعض المناطق في عام 2100، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى سطح البحر إلى 30 سم تقريباً بحسب بعض الأبحاث العلمية للتأثير المناخي والذي سوف يؤدي إلى غرق بعض المناطق المحيطة بشط العرب، إضافة إلى خور عبد الله ومساحات مائيّة لأهوار البصرة، الأمر الذي يهدد بحدوث هجرة ونزوح من هذه المناطق إلى مناطق أخرى مما يعني تدهور النسيج المجتمعي وتضرر المزارع والأراضي الخضراء المحيطة بالأنهار فضلاً عن تأثيره على المشاريع العمرانيّة والسكانيّة في هذه المناطق المتأثرة، وبحسب تقرير منظمة اليونسيف فإنّه بحلول عام 2050، سيتعرض كل طفل في العراق لآثار موجات الحر المتكررة.

ومن الجدير بالذكر انه لا توجد اي تغيرات أو زيادات في الإطلاقات المائية بين تركيا والعراق في عام 2022 فالسدود التركية قطعت تدفقات نهر الفرات إلى العراق بنسبة 60 في المائة، مما تسبب أيضاً بنقص الغذاء والطاقة في سوريا، كما تسبب في تفاقم أزمة المياه في العراق، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة ما لا يقل عن سبعة ملايين شخص قدرتهم على الوصول إلى المياه. وفي سياق مواز، فإنّ السدود القائمة على منابع مائيّة في إيران، تسببت في تقليص روافد نهر دجلة، مما ادى إلى وقف التدفق المائي في ديالى حيث فقدت بحيرة حمرين، التي تعد المصدر الرئيس لمياه المحافظة المتاخمة لإيران، ما يقارب الـ 70 في المائة من مياهها، وهو ما ادى إلى وقوع كارثة انسانيّة وبيئيّة في المحافظة العراقيّة.

لقد كشف واقع إدارة المياه لعام 2022 ان السياسات المتبعة في إدارة المياه من قبل الحكومة المركزيّة تعاني من مجموعة مشكلات ومعوقات، فهناك تداخل وتقاطع في اتخاذ القرارات المتعلقة بملف المياه بين السلطات المركزيّة والسلطات المحليّة والمؤسسات المعنيّة بذلك، إلى درجة انها ولّدت إرباكاً في تقديم الحاجة الفعليّة لموارد المياه وتوزيعها بشكل عادل، ومن جانب آخر يوجد ضعف في دبلوماسيّة ملف المياه العراقي مع دول الجوار المتشاطئة، وضعف المفاوض العراقي بصفة خاصة، ويتضح ذلك من خلال اشتداد الازمة المائيّة لعام 2022 على الرغم من المفاوضات التي اجراها المفاوض العراقي، ويظهر ذلك من خلال انخفاض إيرادات المياه من المنبع وقطع الروافد التي تصب في حوضي دجلة والفرات. كما ان هنالك عجز في حوكمة المياه على مستوى المحافظات وبروز خلافات محليّة على أثرها في توزيع الحصص المائيّة بين المحافظات، وعدم تشخيص حاجة كل محافظة من المياه المخصصة للقطاعات المختلفة. هذا فضلاً عن عدم استخدام الحوكمة في إدارة ملف المياه.

ولمواجهة نقص المياه بدأت وزارة الموارد المائية باستخدام الخزين المائي خلال عام 2022، ومع قلّة الأمطار تراجع ذلك الخزين، وبحسب بيانات الوزارة التي أشارت إلى ان كميّات المياه التي تخرج من السدود

أكبر بكثير من المياه الداخلة إليها. وهذا التراجع في الخزين المائي أجبر الحكومة على تقليص الزراعة الشتوية لمحصول الحنطة إلى مليون و500 ألف دونم بالتنسيق مع وزارة الزراعة، اما المساحات المزروعة فقد تراجعت هي الاخرى من 33 مليون دونم إلى أقل من 10 ملايين دونم حالياً، جراء الأزمة المائية وخطّة وزارة الزراعة التي قلصت المساحات المزروعة، علماً ان الاستهلاك السنوي للعراق يبلغ أكثر من 50 مليار متر مكعب، بينما انخفضت الإيرادات المائية عام 2022 إلى 21 مليارًا، ووفقاً لذلك، فإنّ إيرادات العراق المائيّة حاليًا، أقل من الكميات التي يحتاجها بنسبة 60 في المائة، أي ان الكميات الحاليّة من المياه تسد 40 في المائة فقط من الحاجة، وهو ما يفسر بشكل واضح قيام وزارتي الموارد المائيّة والزراعة بتخفيض المساحات المزروعة بنسبة 50 في المائة.

الفساد وسرقة القرن

حَفِلت سنة 2022 بأحداث مهمّة تتصل بملف الفساد، إذ لم تكد تنقضي حتى تفجّرت واحدة من أكبر فضائحه، والتي أطلق عليها تسمية «سرقة القرن» والتي هي في الحقيقة «سرقة كل القرون»، إذ لم يسبق في التاريخ البشري ان تمّ سرقة مبلغ كبير تتراوح تقديراته ما بين 3.8-12 تريليون دينار عراقي.

وبشكل عام تميز أداء العراق في العام 2022 في مجال النزاهة ومكافحة الفساد بالركود مقارنة بالسنة السابقة، إذ حقق خلالها مرتبة درجة 23 (من 100 نقطة بحسب مؤشر مدركات الفساد العالمي) ما يضعه في المرتبة 157 من بين 180 دولة شملها التقويم. على الرغم من إقرار «الاستراتيجيّة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2021-2024» بقرار مجلس الوزراء رقم (181) لسنة 2021. لكن لم يتم نشر أي انشطة تتعلق بالاستراتيجيّة والنتائج التي ترتبت على تنفيذها.

وعلى صعيد مؤسسات مكافحة الفساد فقد قدّم القاضي علاء الساعدي رئيس هيأة النزاهة استقالته من منصبه في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وبحسب بيان أصدره الساعدي فإنّ «تسلم منصب مهم في الأجهزة الرقابيّة الوطنيَّة ليست نزهةً يمكن ان يتمتَّع بها الشخص المُكلَّف، بل هو تكليفٌ ومسؤوليَّـةٌ وطنيَّـةٌ كبيرةٌ ذات مصاعب ومتاعب تثقل كاهل المُكلَّف»، وان «التخلِّي عن هذا الموقع راحةٌ لصاحبه وانعتاق وتحرُّر من تلك المسؤوليّات الجسام المحفوفة بالمخاطر والمصاعب والمشاكل مع أطراف عدَّةٍ داخل السلطة التنفيذيَّة أو الكتل الساندة لأعضائها في السلطة التشريعيَّـة، بل والتعرُّض لسهام النقد والقدح والجرح بواسطة الأذرع الإعلاميّة لتلك الجهات المُتنفِّذة التي سعت لتكوين رأي عامّ مُناهض لكلّ الجهود الخيِّرة لمُكافحة الفساد والحفاظ على المال العام». وفي اليوم نفسه أصدر رئيس مجلس الوزراء بياناً مقتضباً أعلن فيه انهاء تكليف الساعدي وتكليف القاضي حيدر حنون زاير للقيام بمهام رئاسة الهيأة وكالة.

في 30 تشرين الاول/أكتوبر 2022 زار رئيس مجلس الوزراء الهيأة، وقد تمّ بعد ذلك تأليف اللجنة العليا لمكافحة الفساد برئاسة رئيس هيأة النزاهة وعضويّة المديرين العامين لدائرتي التحقيقات والإسترداد في الهيأة، للتحقيق في قضايا الفساد الكبرى المودعة لدى مديريات ومكاتب التحقيق في الهيأة، التي تنطبق عليها معايير حجم المال المختلس أو المهدور، وخطورة منصب المتهم، وحجم الضرر الواقع على المؤسسة أو المال العام،

ضمن سقف زمني محدد، وبأيسر الطرق المتاحة قانوناً، وقد اتّخذ رئيس الهيأة عدداً من الإجراءات أهمها: تأليف فريق من المحققين يتولى مهمّة التحقيق في هذه القضايا؛ وتسمية عضوي إرتباط من محققي الهيأة يختص الاول بمتابعة الأصول والأموال المهربّة خارج العراق، والثاني بمتابعة تسلم المطلوبين قضائياً الهاربين خارج العراق، لاتخاذ الإجراءات الخاصّة بإسترداد الأموال المهربّة وتسليم الهاربين المطلوبين قضائياً، وأخيراً الطلب من مجلس القضاء الأعلى نقل القضايا الجزائيّة التي تختار الهيأة العليا لمكافحة الفساد التحقيق فيها إلى محكمة تحقيق الكرخ الثانية المختصة بالنظر في قضايا هذه الهيأة؛ بهدف الإسراع في حسمها وإسترداد الأموال التي تم الاستيلاء عليها، وقد وافق المجلس على طلب الهيأة.

بالعودة الى قضية «سرقة القرن» ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2022 تفجرت واحدة من أكبر فضائح الفساد عبر التاريخ البشري، بعدما كشفت وثيقة صادرة عن الهيأة العامّة للضرائب انه تم دفع 3.7 تريليون دينار عراقي أي ما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي ما بين 9 أيلول/سبتمبر 2021 و11 آب/أغسطس 2022 عن طريق 247 صكاً صرفتها خمس شركات من ودائع الأمانات الضريبيّة المودعة في حساب الهيأة. وبعد التدقيق تبين انه قد تم سحب الصكوك الصادرة عن الهيأة العامّة للضرائب بقيمة 3,701,280,882,000 دينار. وبحسب تقرير وزارة الماليّة فإنّ هذه الشركات «ليس لديها أمانات ضريبيّة، أو توكيل من طرف ثالث لسحب الأمانات الضريبيّة، لذا لا يمكن تبرير عمليات السحب بأي شكل من الاشكال»، وقد «تم سحب مبالغ الصكوك نقدا من قبل الشركات»، وبحسب التقرير المالي الصادر عن قسم الحاسبة في الهيأة فإنّ رصيد حساب الأمانات يبلغ 3,531,501,702,289 دينار، بينما يبلغ الرصيد المتبقي 145,050,309,732 دينار، ليستنتج التقرير بشكل واضح بانه «تمت سرقة مبالغ الأمانات المودعة في حساب الأمانات التابع إلى الهيأة العامّة للضرائب» وقد تمت العمليّة «من قبل المخولين عن الشركات الخمس وتم تنظيم هذه الصكوك خلافا للقانون ودون استحقاق من قبل الإدارات السابقة والاقسام المختصة في الهيأة العامّة للضرائب».

وقد أُثير الجدل حول إطلاق سراح المتهم الرئيس نور زهير بكفالة بقيمة أربعة مليارات دينار عراقي مع تعهده بسداد المبالغ التي بذمته، في حساب فتح لهذا الغرض في مصرف الرافدين الفرع الرئيس وقد أعقب ذلك قرار محكمة تحقيق الكرخ الثانية رفع إشارة الحجز عن (شركة العاصمة لاستيراد وخدمات وصيانة القطارات وسكك الحديد والاستثمارات العقاريّة والصناعيّة ونصب وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائيّة) التي يملكها المتهم مع زوجته واولاده. وذلك «لاستمرار الايداعات في الحساب آنفاً من قبل المتهم».

ومن القضايا التي لفتت انتباه الرأي العام المحلي والدولي ما نشرته صحيفة واشنطن بوست في 21 كانون الاول (ديسمبر) 2022 والذي يتعلق بلجنة الامر الديوانيّ 29 التي تعرف أيضاً بإسم «لجنة أبو رغيف» نسبة إلى رئيسها الفريق أحمد طه هاشم أبو رغيف، إذ ركزت الصحيفة على الانتهاكات التي نسبتها إلى اللجنة عبر 20 مقابلة أجراها كاتبا التقرير بينهم أشخاص اعتقلتهم اللجنة وأفراد من أُسر المسجونين، وعدد من المسؤولين تابعوا عمل اللجنة، وقد اتهمت الصحيفة اللجنة بنزع الاعترافات بالتعذيب والإساءة والاذلال، والتي أدّت إلى وفاة احد المحتجزين.

وكانت المحكمة الإتحاديّة العليا في 2 آذار/مارس 2022 قد ألغت لجنة الامر الديواني 29، وقررت عدم

صحّته؛ وذلك «اعتباراً من تاريخ صدور الحكم لمخالفته لأحكام المادة (37/أولاً/1) من الدستور التي تضمن حماية حريّة الانسان وكرامته، ولمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في المادة 47 من الدستور ولمبدأ استقلال القضاء واختصاصه بتولي التحقيق والمحاكمة المنصوص عليها في المادتين 87 و88 من الدستور ولكون الامر المذكور يعد بمثابة تعديل لقانون هيأة النزاهة كونها هيأة دستورية تختص في التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري».

الاقتصاد في مهب الازمة السياسية

بعدما انجزت حكومة السيد مصطفى الكاظمي الانتخابات في 10 تشرين الاول/أكتوبر 2021، وبالنظر لعدم تشكيل الحكومة الجديدة فقد أصبحت حكومة تصريف اعمال، ولم يعد بمقدورها إعداد الموازنة، فاستمرت بالإنفاق على وفق مبدأ 12/1 بحسب المادة 13/الفقرة أولاً من قانون الإدارة الماليّة رقم 6 لسنة 2019، وانتهت السنة المالية (2022) بدون موازنة. وبحسب وزير المالية المستقيل في 16 آب/أغسطس 2022 فإنه «قد اكتمل العمل في موازنة 2022 منذ مدّة طويلة لكن لا يمكن تقديمها إلّا من قبل حكومة ذات صلاحيّات كاملة، فضلاً عن ان جهود الإصلاح لدينا معطلة بسبب عدم اليقين بشأن الاتجاه المستقبلي واولويات الحكومة القادمة، ونستطيع القول ان الوضع المالي غير معقول وغير مقبول».

تشير مراجعة إنفاق الحكومة في عام 2022 بأنها لم تلتزم بمبدأ الانفاق الذي نص عليه قانون الإدارة المالية، فقد تجاوزت الحكومة على الانفاق بمبلغ 15.413 تريليون دينار على موازنة 2021 وهذا انتهاك لمبدأ الصرف المحدد.

من جهة أخرى ولعدم إقرار الموازنة الإتحاديّة وإرتفاع أسعار النفط، وإرتفاع أسعار الغذاء عالمياً بسبب الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، قدمت الحكومة مسودة «قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية» بموجب قرار مجلس الوزراء 73 لسنة 2022. وتضمن الجدول (ب) في القانون 21 فقرة أساسيّة، أهمها تخصيصات تنمية الأقاليم بمبلغ 8 ترليون دينار، و678 مليار دينار إلى وزارة العمل، وواحد ترليون تخصيصات البترودولار و162 مليار للتعاقد مع حملة البكالوريوس والدبلوم بواقع 1000 عقد لكل محافظة وبراتب شهري قدره 300 ألف دينار لمدّة ثلاث سنوات، فضلاً عن تخصيص 250 مليار دينار لمحافظة النجف و200 مليار دينار إلى محافظة كربلاء و50 مليار دينار إلى محافظة صلاح الدين، ووزارة الزراعة 700 مليار دينار ومؤسسة الشهداء 150 مليار دينار ومؤسسة السجناء السياسيين 100 مليار دينار، فضلاً عن إضافة مبالغ لتكاليف انتاج النفط لشركة نفط البصرة ونفط الشمال، وقد ورد في المادة (11) من القانون بتخصيص 50 في المائة من إيرادات المنافذ الحدوديّة إلى المحافظات التي تقع فيها ومن ضمنها إقليم كردستان.

مع ذلك فالقانون عبارة عن موازنة مصغرة، وكان من الاجدى العمل على الفقرة ثالثاً من المادة 13 من قانون الإدارة الماليّة رقم 6 لسنة 2019.

وشهدت هذه السنة تفاوتاً كبيراً في تقدير الإيرادات العامة، اذ قدرت وزارة المالية أن الإيرادات النفطيّة بلغت 154038 مليار دينار، وشكلت نسبة 95 في المائة سنة 2022 بعد ان كانت نسبتها 89 في المائة سنة

2021، وهذا يدل على عدم قدرة الحكومة على تنويع مصادر الإيرادات، وهيمنة الريع النفطي الذي تناسبت الإيرادات غير النفطيّة معه عكسياً، فضلاً عن ان قيمة الإيرادات غير النفطيّة قد انخفضت كقيمة مطلقة، من 12459 مليار دينار سنة 2021 إلى 7659 مليار دينار سنة 2022 وبنسبة انخفاض بلغت (38.5) في المائة.

أما وزارة النفط فقد احتسبت الإيرادات النفطيّة بمبلغ اجمالي هو 167575 مليار دينار وبفارق 13536 مليار دينار عن المسجلة لدى وزارة الماليّة بسبب التباطؤ الزمني بين المبيعات وإستلام العوائد، بيد انه لم يتم توضيح الإيرادات المدورة من سنة سابقة لاستلامها بسنة الموازنة، وهذا يتطلب مزيداً من الشفافيّة والافصاح عن الإيرادات وتفاصيلها.

المشهد الأمني: الوصول الى حافة الهاوية

حفل المشهد الأمني في العام 2022 بترابط وتزامن الأحداث الأمنيّة مع حدّة وتصعيد التوتر السياسي بين الخصوم الفاعلين على الأرض، فضلاً عن الصراعات الانتخابيّة وما تولد عنها من نتائج مثيرة للجدل والفشل في إقامة تحالف كبير بين الفائزين بالانتخابات، وانسحاب التيار الصدري من العمليّة السياسيّة بعد ان حصل على اكثر المقاعد النيابية عدداً في الانتخابات، وكان لتصاعد الخلافات بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري، وما تلا ذلك من أحداث امنيّة خطرة الأثر الأبرز على المستوى الأمني، وقد وصلت حدّة تلك الصراعات إلى مرحلة إقتحام مجلس النواب في تموز/يوليو 2022 من قبل بعض انصار التيار الصدري، ومن ثمّ الاشتباك المسلح في داخل المنطقة الخضراء مع القوات الأمنيّة وبعض الفصائل المسلّحة التابعة لقوى الإطار التنسيقي في نهاية شهر آب/ أغسطس 2022، مما أدى إلى توتر امني كبير في العاصمة بغداد أدى إلى إعلان حظرٍ للتجوال في العاصمة، وإغلاق الجسور، وشهدت بغداد ليلةً من الترقب والقلق والغموض، وكان البلد على أعتاب حرب واقتتال داخلي، حتى استقر الوضع بعد اعلان السيد مقتدى الصدر سحب انصاره من المنطقة الخضراء.

رافق ذلك التهديدات المستمرة لجيوب تنظيم داعش في بعض المناطق الرخوة، مستغلاً حالة التراخي والخمول والانشغال من قبل القطاعات العسكريّة والأمنيّة بالتوترات الداخليّة، إذ عمل التنظيم الإرهابي على توفير مناطق دعم نائية في المناطق الريفيّة الحاضنة له، ليعمل على تعزيز نشاط مهدد للقوات الأمنيّة العراقيّة، في الوقت نفسه أعاد تنظيم مقاتليه في مفارز قتاليّة صغيرة، وعمل على تكثيف نشاطه بالقرب من مناطق الحقول النفطيّة وطرق المواصلات الرئيسة التي تربط العراق بسوريا وإيران والاردن، للحصول على التمويل لعملياته وانشطته الإرهابيّة، مع العلم ان السمة الأساسيّة لنشاطه في مجمل العام هي شعوره بشكل متزايد بالعزلة والانفصال عن أغلب السكان في المناطق الريفيّة النائية والمناطق الجبليّة ذات التضاريس الجغرافية الوعرة والبعيدة عن الرصد والمراقبة الأمنيّة، خاصة مع تواتر وتكثيف العمليات الأمنيّة التي قامت بها القوات الأمنيّة على فلوله والتي شلّت كثيرا من قدراته، مع الجهد الاستخباراتي الذي قدّم معلومات امنيّة مهمة قادت إلى إلقاء القبض على العديد من قياداته، وأفشلت الكثير من عملياته الإجراميّة.

من جهة أخرى، تصاعد نشاط الجريمة المنظمة ومافيات تجارة المخدرات وتهريبها وعصابات التجارة بالأعضاء البشريّة والإتجار بالبشر لاسيّما النساء، التي باتت تشكل تهديداً لأمن المجتمع العراقي واستقراره، وهي

من الاحداث الأمنيّة المهمّة في المشهد العراقي في العام 2022، إذ اصبحت تلك العصابات تشكل اختباراً حقيقياً لقدرات الأجهزة الأمنيّة وكفاءتها في التصدي والتعامل مع هكذا انشطة إجراميّة يمكن ان تُعد غير تقليديّة على الساحة الأمنيّة العراقيّة، وليس ببعيد عن تلك الأجواء الخروقات الأمنيّة المتوالية من قبل بعض أفراد العشائر العراقيّة لا سيما في جنوب العراق ووسطه في كثير من الحالات، ويقف في مقدمة تلك الخروقات حالات «الدكّة العشائريّة»، والتناحر والإقتتال بين بعض العشائر بسبب الخلافات والصراع لأسباب اجتماعيّة أو الخلاف على الزعامة والنفوذ.

وكان للتوتر السياسيّ والأمني الداخلي أثره في حصول اعتداءات متعددة تعرضت لها بعض المناطق الحدوديّة داخل العمق العراقي لاسيما من تركيا وإيران، مما دفعهما لاتخاذ ذلك ذريعة للتدخل في الشأن العراقي واتخاذه ساحة لتصفية الحسابات وتقاسم النفوذ، كل تلك الاحداث اثرت بشكل مباشر وحقيقي في الامن والاستقرار في البلد، مع تداعياتها الخطيرة على الامن القومي العراقي بصورة عامة.

استمرار الاضطراب المجتمعي

وقدر تعلق الامر بالجانب الاجتماعي استهدفت الجهود الحكوميّة والجهات الخاصة ذات العلاقة بناء مجتمع عراقي آمن ومستقر، ينعم بالرفاه، متصالح مع نفسه في ظل التنوع الإثني والطائفي، ولا يكون ذلك إلّا بوجود التوافق الوطني وشعوره بالعدالة في توزيع الموارد الاقتصاديّة، ووجود قوى أمنيّة تخصصيّة تتمتع بالمهنيّة والاحتراف. وقد أُختبرت حكمة الدولة وقوتها مع (النزاعات العشائريّة)، فمع الاستقرار النسبي الذي تحقق على أرض الواقع فإنّ النزاعات بقيت تشكّل تحدياً بارزاً للفرد والجماعة على حدٍ سواء، وعلى الرغم من تراجع حدّتها كمّاً ونوعاً نتيجة عمليات الملاحقة والاعتقالات وضبط الأسلحة والاحتواء السلمي عن طريق التثقيف، فإنّ عام 2022 شهد حالات أمنيّة خطيرة من قبيل تكرار الثأر بشكل علني، والتعرض لأجهزة انفاذ القانون وإستمرار المواجهات المسلحة، وعند البحث في أسبابها؛ نجدها كامنة في عمق الخلافات الاقتصاديّة ومتداخلة مع شبكات التهريب والمخدرات ومخالفة القانون، مما يستدعي شنّ حملات أمنيّة حقيقيّة وجهود مجتمعيّة والدفع باتجاه تمكين القضاء من ردع المخالفين ومَنْ تُسوّل له نفسه زعزعة الإستقرار.

وإحتلّ العنف الأسري جانباً مؤسفاً في المجتمع العراقي لعام 2022، إذ تتصدر صور العنف على صعيد الارقام والممارسات المشهد العام، وسجّل العراق تزايدًا في حالاته المتنوعة التي تراوحت بين تعنيف النساء والأطفال والرجال وتعرضّهم للعنف النفسي والجسدي والجنسي والخيانة الزوجيّة وإخراج كبار السن من المنازل، وهروب الفتيات من أسرهنّ. ان تحمّل الفئات الهشّة معاناة كل ذلك مرتبط بصورة وثيقة بأكثر من حالة، فالحاجة ماسة إلى معالجة الخلل القانوني والإسراع في تشريع قانون العنف الأسري وقانون حماية الطفل، وإيجاد التوازن فيه بين تأمين الحماية من جهة، وبين التقاليد والأعراف المُجتمعيّة من جهة ثانية، واستمرار الحكومة في حملاتها التوعوية للحدّ من النشاط ضد العنف الجنساني، وانهاء العنف ضد النساء، والشدّ على أيدي وزارة العمل والشؤون الإجتماعيّة لعقد المزيد من التعاون الدولي لإعادة تأهيل ملاذ آمن للنساء في بغداد، وانشاء مراكز جديدة في مدن أخرى، لاحتواء التهديدات الاكيدة للأسرة العراقية كالتفكك العائلي وجنوح الاحداث والانتحار.

وتعد ظاهرة الانتحار إحدى الظواهر المستحدثة في مجتمعنا، التي شهدت إرتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع العام السابق، وتؤكد الإحصاءات لأول مرة انّ عدد حالات الانتحار خلال عام 2022 في تصاعد لافت لا سيّما بين الشباب والفتيات في بغداد وذي قار وإقليم كردستان. علماً ان الارقام لا تتمتع بالمصداقيّة والدقّة اللازمة وليست نهائيّة، إذ ان كثيراً من حالات الانتحار مسكوت عنها بسبب التقاليد السائدة، وتجنب التبليغ خوفاً من التبعات المترتبة، والتداخل الحاصل بين جرائم القتل والانتحار، كل ذلك مدفوع بعوامل وظروف خارجيّة وداخليّة، ذاتيّة ومجتمعيّة، كتردّي الوضع الاقتصادي والبطالة والعُنف الأسري والابتزاز الإلكتروني، أو ما يرتبط بالسخط والاحتجاج العنيف ضد ضغوط الحياة. مما يوجب على الجهات المعنيّة القيام بدورها للحد من الظاهرة عن طريق التثقيف ونشر برامج التوعية وتحسين الظروف المعيشيّة وتوفير فرص العمل والتخفيف من الضغط النفسي لحالات الفشل الدراسي.

وعانى المجتمع العراقي أيضاً من ظاهرة «الإتجار بالبشر» التي تُعد من القضايا الشائكة والمعقدة وغير المرتبطة بمكان معين، وانما تمتد أذرعها إلى بلدان أخرى، لتصبح أسرع وانشط الجرائم المنظمة العابرة للحدود نمواً، وتتمظهر عبر صور وأشكال متنوعة، وتختفي خلف ممارسات مختلفة، ومن ثمّ فهي إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية وأعقدها. وتفيد مؤشرات سنة 2022 ان هذه الظاهرة أخذت تتنوع وتنتشر بصور مختلفة، وكانت أعلى نسبها في بغداد وأربيل، التي تَكثر فيها النوادي الليليّة والمناطق المكتظّة، وتمددت بسرعة كبيرة في اغلب مناطق العراق، وأكثر ضحاياها من النساء والأطفال الذين يقعون فريسة وسائل التواصل الاجتماعي لاسيّما الصفحات المزيّفة ليتم استدراجهم إلى دول الجوار وغيرها. وتميزت السنة المذكورة بإرتفاع ظاهرة التسول وكثرة اعداد المتسولين من جنسيّات مختلفة، والذين يتم استغلالهم، كما شاعت ظاهرة التسول الالكتروني التي تحتاج إلى قدر جيّد من الذكاء والقدرة على الإقناع، ووجود عصابات متخصصة يستغلون ظروف بعض الناس بأبشع الصور لتحقيق مكاسبهم الماديّة، ليُخضعوهم لممارسات سلوكيّة شاذة مثل الاستغلال الجنسي، والسخرة، والعمل القسري فضلاً عن التسول.

ولم ترقْ الإجراءات الحكوميّة إلى مستوى الطموح أو تمتثل للحد الأدنى من المعايير الخاصّة للقضاء على الإتجار بالبشر، على الرغم من بذلها جهوداً كبيرة في هذا المجال، وتعزيزها لممارسات انفاذ القانون التي تضطلع بها «اللجنة المركزيّة لمكافحة الإتجار بالبشر»، مثل تفعيلها ملجأ ضحايا الإتجار وتأهيل الضحايا واحالتهم إلى المؤسسات الصحيّة.

وبقيت مشكلة النزوح إحدى التحديات المُلحّة التي تواجه المجتمع والحكومة، وتحتاج إلى إرادة قويّة لمواجهتها وايجاد الحلول المناسبة لها ومعالجة النتائج المترتبة عليها، وقد رصدت البيانات انخفاضاً في أعداد النازحين مقارنة بالعام السابق لكن غالبيتهم العظمى ما زالت تعاني من نزوح مطوّل لأسباب مختلفة تقف في مقدمتها قلّة سُبل العيش وضعف فرص السكن في مناطقهم الاصليّة، فضلاً عن وجود الأمن في مناطق النزوح وشعورهم بالاستقرار الاقتصادي والنفسي فيها والخشية من فقدان بعض الامتيازات في حال العودة.

ومن الأمور التي أرّقت المجتمع العراقي موضوع الهجرة الخارجيّة، إذ نتيجة للأزمات والظروف الاستثنائيّة القاهرة التي تعرّض لها العراق، أُجبر كثير من الافراد على الهجرة من أوطانهم للبحث عن مخرج لتغيير واقعهم

الحياتي الصعب، وعن الملاذ الناجع لحياة كريمة، واضطر الآلاف للهجرة إلى أوروبا ليلاقوا أهوالاً غير متوقعة على حدود دولها، وأعمالًا إجراميّة ووسائل غير قانونيّة، كالترحيل، والقسوة، والتعذيب، والتقصير المتعمد في تقديم المساعدة، وقد تواصلت التحركات الحكوميّة لإحتواء مشكلات المهاجرين وإعادة أكثرهم بشكل طوعي.

المنظمات غير الحكومية واسناد المجتمع

وشهد العام 2022 نشاطاً مكثفاً للمجتمع المدني ولدائرة المنظمات غير الحكوميّة في الأمانة العامّة لمجلس الوزراء، التي أسهمت في أعمال مهمة تتعلق بـدعـم النـازحيـن ومسـانـدتهم وتوفير احتياجاتهم وفي ملفات تمكين المرأة والسلم المجتمعي، ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية، وتفعيل الشراكة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وقد أطلقت الدائرة المذكورة برامج وورش عمل لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مختلف المحافظات في مكافحة العنف، وتنمية قدراتها في مجال تطوير أدوات وإستراتيجيات منع التطرف، فضلاً عن سعيها في تسهيل حركة المنظمات الأجنبيّة العاملة في العراق، ورعاية الانشطة والفعاليات الانسانيّة لصناع الأمل الشباب ودعم المشاريع الخيرية والانسانية لهم وتكريمهم.

سياسة سعر الصرف في ظل ضعف الاستقلالية

وبالانتقال الى الشأن الاقتصادي فقد استمرت قوة الدينار تقود الاقتصاد نحو مزيد من الانكشاف الاقتصادي وزيادة الاستيرادات حتى نهاية عام 2020 فقد اتخذ البنك المركزي بدفع من الحكومة قراراً بتخفيض قيمة الدينار أي رفع سعر الصرف الأجنبي إلى (1450) دينار/دولار، ومع ان القرار كان متأخراً وان نسبة التخفيض كانت كبيرة وصلت إلى (23 في المائة) من قيمة الدينار؛ إلّا انه كان يجب اتخاذ هذا القرار قبل ذلك، وكان الاحرى بالبنك التوجه نحو التخفيض منذ عام 2014 باستعمال نظام الربط الزاحف (Crawling Peg System) حتى يصل إلى هذه النسبة في عام 2020 مثلاً.

وهنا لابد من التنويه إلى ان هناك دراسات داخل البنك المركزي نفسه كانت ترى ان سعر الصرف يجب ان يرتفع إلى (1650) دينار/دولار، وان صندوق النقد الدولي كان قد نصح البنك المركزي بأنّ يكون السعر (1850) دينار/دولار، ولكن القرار بأنّ يكون السعر بهذا المستوى جاء من الحكومة وليس من البنك ولم يكن الغرض منه تحسين القطاعات الانتاجيّة أو تقليل الاستيرادات على الأقل بل كان لغرض معالجة العجز الذي تعاني منه الموازنة العامة نتيجة الانفاق الحكومي الكبير، وهذا تدخل سياسي واضح يضعف استقلاليّة البنك المركزي التي هي أصلاً في انحدار مستمر منذ عام 2012. ولكن مع ذلك فقد انعكس بشكل مباشر في زيادة الاحتياطيات إذ بلغت نسبة النمو فيها (18.15 في المائة) عام 2021 عن عام 2020 الذي كانت نسبة نمو الاحتياطيات فيه سالبة (-20.12 في المائة) وتزايدت إلى (51.43 في المائة) في عام 2022، وبلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2021 حوالي (92526) مليار دينار، وفي نهاية عام 2022 بلغت (140086) مليار دينار.

ان إرتفاعات سعر الصرف الموازي خلال العام 2022 عند مقارنتها بالعام 2021 كانت طفيفة إذ بلغ معدلها السنوي (0.7 في المائة) ما عدا بعض أشهر السنة التي حصلت فيها إرتفاعات مفاجئة كما في شهر آذار/مارس إذ

بلغ الفرق بين العامين لهذا الشهر (19.7 في المائة) والذي يمكن ان يكون نجم عن الزيادة الكبيرة في مبيعات الحكومة للبنك المركزي من الدولار والتي بلغت (5200) مليون دولار في هذا الشهر، والتي زادت بنسبة (70 في المائة) عن الشهر السابق، وهذا يفسر الزيادة الشهريّة الكبيرة في الانفاق الحكومي وقابل هذه الزيادة استقرار مبيعات النافذة من الدولار مما ولّد طلباً على الدولار وولّد ضغطاً على سعر الصرف الأجنبي.

وفي العام 2022 فإنّ مشتريات النافذة قد زادت عن السنة السابقة إذ بلغت (53355) مليون دولار وبمعدل شهري قدره (4446) مليون دولار وبفارق شهري بلغ (613) مليون دولار عن العام السابق؛ نتيجة تحسن أسعار النفط وإرتفاع الايراد الحكوميّة من العوائد النفطيّة والانتهاء من ملف التعويضات مع الكويت الذي سمح بزيادة الإيرادات النفطيّة المتدفقة للحكومة. اما المبيعات فقد وصلت إلى (46806) مليون دولار وبمعدل شهري بلغ (3901) مليون دولار، زاد على المعدل الشهري للسنة السابقة بمقدار (810) مليون دولار. ويأتي التوسع في المبيعات لتلبية الطلب المحلي على الدولار؛ والذي يمكن ان يعزى إلى زيادة الانفاق الحكومي على الرغم من عدم إقرار الموازنة العامّة واشباع الانفاق الحكومي عن طريق التخصيصات المالية في قانون الدعم الطارئ، وقد تم توفير مبلغ مقداره (6549) مليون دولار للاحتياطيات وهو الفرق بين مشتريات البنك المركزي ومبيعاته خلال عام 2022.

ان عمليات التعقيم التي يقوم بها البنك المركزي من خلال مبيعات نافذة العملة الأجنبيّة لسحب الدينار المتولد عن الانفاق الحكومي الواسع لم تجدِ نفعاً في الحدِّ من التزايد في العملة المصدرة والتوسع في المعروض النقدي، فقد استمرت الزيادة في العملة المصدرة خلال العامين 2021 و2022؛ لا بل لأنها تزايدت في العام الأخير أكثر من الذي سبقه فقد كانت العملة المصدرة (68948) مليار دينار في مطلع عام 2021 وبلغت في نهايته (76562) مليار دينار بنسبة نمو سنوي بلغت (11 في المائة)، وكذلك زاد عرض النقد الضيق بنسبة (13.8 في المائة) وعرض النقد الواسع بنسبة (14.6 في المائة). وعند مقارنة تلك النسب مع العام 2022 نجد ان هناك زيادة في العملة المصدرة إذ بلغت في مطلع هذا العام (78207) مليار دينار وفي نهايته وصلت إلى (87562) مليار دينار وبنسبة نمو سنوي مقدارها (12 في المائة) للعملة المصدرة، فيما نما عرض النقد الضيق بنسبة (22.5 في المائة) وعرض النقد الواسع بنسبة (20.5 في المائة) وهذه النسب تفوق مثيلاتها في العام السابق.

وبالمجمل فإنّ الزيادة المتولدة في الانفاق الحكومي عن قانون الدعم الطارئ قد عملت على توسيع الكميّات المصدرة من النقود والتي تتضاعف بفعل المضاعف النقدي، وولدت عرضاً من النقد في الاقتصاد ينعكس بآثاره على التضخم وإرتفاع مستويات الأسعار والمدفوعة هي أصلا بالتضخم المستورد والناجم عن تزايد سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار إثر تغييره في نهاية عام 2020. وكما تمت الإشارة إلى ان زيادة المبيعات الدولارية لسحب الدينار من التداول لم تنفع في الحد من هذا الإصدار المفرط؛ لذا كان لابد للسلطة النقديّة من اللجوء إلى وسائل أخرى إلى جانب مبيعات الدولار لسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

ان الترابط الوثيق بين المتغيرات الاقتصاديّة يجعل من أحدها مؤثراً في الأخرى، فالإنفاق الحكومي المفرط سيؤثر حتماً في زيادة المعروض النقدي، والذي يضغط على نافذة بيع العملة الأجنبيّة لتلبية احتياجات الطلب المحلي على العملة الأجنبيّة، المدفوع بالزيادة في الإصدار النقدي وزيادة الاستيراد، والذي لم تفلح معه سياسة

التعقيم التي يسعى البنك المركزي لضبط السيولة المحلية من خلالها، والحصيلة النهائيّة لكل هذه السلسلة من المتغيرات تقع على عاتق المستهلك النهائي نتيجة إرتفاع مستويات التضخم، إذ ارتفعت معدلات التضخم عام 2022 على مدار اشهر السنة بمعدل سنوي بلغ (4.9 في المائة)، وقد جاءت اغلب هذه الإرتفاعات في مستويات التضخم من مجاميع سلعية معينة اهمّها كان الإرتفاع في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لاسيما الخضراوات والحبوب واللحوم والزيوت والدهون، إلى جانب مجموعة امدادات الكهرباء والماء ومجموعة الوقود ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة.

حقوق الانسان: محدودية التقدم

أمّا عن ملف حقوق الانسان في العام 2022، فإنّه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي احرزه العراق في هذا المجال، بحسب ما ذكرته وثائق دوليّة مهمّة مثل منظمة العفو الدوليّة (امنستي)، وتقارير بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، إلّا ان هذا التقدم كما وصفته تلك المنظمات لا يزال «محدوداً»، حيث لا تزال كثير من الملفات الخاصّة بحقوق الانسان بحاجة إلى المزيد من العمل الجاد والميداني، للوصول إلى درجة من الاستقرار والارتياح بأنّ حقوق الانسان في العراق قد وصلت إلى المستويات المعياريّة الدوليّة، خاصة في ظل التشابك المعقد بين ملف حقوق الانسان والعديد من الملفات الأخرى السياسيّة والإجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والدينيّة، إذ ان لهذه الملفات أثرها الكبير سلباً وإيجاباً في أوضاع حقوق الانسان.

ان التّقدم الملحوظ المحدود الذي سجلته المنظمات الدوليّة يتعلق بقيام الحكومة العراقيّة بجهدٍ واضحٍ نحو تحقيق العدالة فيما يتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان المرتكبة ضد المعارضين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، لا سيّما التقدم في مجال التحقيق في قضايا المتظاهرين والمصابين وفي مجال تعويض الضحايا، إلّا ان استمرار الإفلات من العقاب من قبل بعض أفراد القوات الأمنيّة والفصائل المسلحة، كما ان أعمال الاعتداء على حقوق المتظاهرين، وممارسة أعمال القتل والاختفاء القسري والاختطاف والتعذيب الجسدي والنفسيّ التي يتعرض لها النشطاء لا زال يقوّض سلطة الدولة في مواجهة انتهاكات حقوق الانسان، ولا يزال العُنف المفرط ممارساً من لدن عناصر مسلحة غير نظاميّة، وكذلك أفعال الانتقام الشخصي ضد الناشطين أو ذويهم أو الذين شاركوا في المظاهرات أو التجمعات واللقاءات مع وفود أجنبيّة حقوقيّة أو الذين أسهموا بالإدلاء بمعلومات إلى المنظمات الدوليّة.

وفي السياق نفسه شهد شهر آب/أغسطس 2022 تحولاً مهماً في عمل المفوضيّة العليا لحقوق الانسان في العراق، إذ كان للتجاذبات السياسيّة والصراع بين الكتل، دور ملحوظ في صدور امرٍ نيابي تم بموجبه إحالة رئيس المفوضيّة وأعضائها على التقاعد، علماً بأنّ الأمر جاء فيه ان الإحالة تكون من تاريخ انتهاء عمل أعضاء المفوضية في 3 آب/أغسطس 2021، مما يعني افتقار عمل المفوضيّة طيلة المدّة السابقة إلى الغطاء والسند القانوني، وما زاد من صعوبة المشهد هو إخفاق الكتل البرلمانيّة في الاتفاق على اختيار مجلس جديد للمفوضيّة التي انتهت ولايتها، مما يُعد تعطيلاً لعملها وتقويضاً لمؤسسات حقوق الانسان، خاصة مع ما تعانيه من انتهاكات مستمرة.

ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من انقضاء خمس سنوات من الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي بعد

احتلاله لمناطق واسعة من العراق، لا يزال هناك ما يقارب 1.2 مليون عراقي نازحين داخليًا، على الرغم من الجهود الحكوميّة التي بذلت لإعادتهم الى مناطقهم عبر العديد من الإجراءات التحفيزيّة، وتوفير الإمكانات المادية وإصلاح البنى التحتيّة والخدميّة للمناطق المحررة لتسهيل عودة النازحين الذين يعانون من الفقر والبطالة وعدم توفر فرص العيش الملائم والحصول على حقوقهم القانونيّة، مع ذلك ما تزال هناك مناطق تعاني من عدم رغبة النازحين في العودة، أو منعهم منها من قبل بعض المجاميع المسلحة، وفي الموضوع نفسه تعاني العديد من العوائل النازحة من مشاكل اجتماعيّة تتمثل بحالة النبذ والاقصاء من قبل المجتمع.

ومن جانب آخر لا تزال شرائح مهمة في العراق تعاني من التهميش وعدم الإهتمام الحكومي بل وحتى المجتمعي، فذوي الهمم أو الإحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقة يعيشون في ظلّ ظروف قاسية تفتقر إلى توفير الرعايّة الصحيّة الكافية والتأهيل الطبيّ والتعليم المناسب والعمل الملائم، على الرغم من ان التقديرات تشير إلى ان نسبة هذه الشريحة وصلت في العام 2022 إلى ما يقارب 15 في المائة من سكان العراق، ووجود منظومة تشريعيّة لا بأس بها في العراق تدعم هذه الشريحة؛ إلّا انّ التطبيق العملي للقوانين دون المستوى المطلوب، وليس ببعيد عن تلك التحديات الواقع الذي تعيشه حقوق المرأة وتمكينها من أداء دورها الحقيقي في المجتمع، فالعراق لم يصل إلى المرحلة المناسبة التي تنصف المرأة على المستويين النظري والتطبيقي، فمشاكل العنف ضد النساء والأعراف والممارسات الإجتماعيّة التقليدية التي تحرمها من التمتع بكثير من حقوقها، وصعوبة الحصول على التعليم والتدريب وفرص العمل، وغياب التنوع الاجتماعي، كل تلك التحديات لا تزال فاعلة في المشهد العراقي.

اما عن واقع حقوق الانسان الأخرى كحريّة التعبير والتجمع والتظاهر والتنقل وإبداء الرأي وحرية الصحافة والإعلام، فهي الأخرى شهدت كثيراً من الخروقات والاعتداءات، فالعراق لا يزال من الدول التي توصف بأنها لا تراعي المستوى الملائم من ممارسة تلك الحرّيات، فلا يزال الفرد العراقي يعاني من تقييد في ممارسته لتلك الحريات، إلى درجة القتل والتعذيب والاضطهاد والخطف والاخفاء القسري من قبل جهات مسلّحة تملك القوّة والنفوذ، إلّا انها قادرة على الإفلات من العقاب ومنع إنفاذ حكم القانون ضدها، وعلى الرغم من ان هناك جهود حكوميّة ومجتمعيّة ودوليّة بذلت في سبيل الوصول إلى تحقيق العدالة، لكن هذا الملف ظل ساخناً في العام 2022 وبقوة.

ملف الخدمات العامة والكهرباء تتصدر المشهد

شهد انتاج الطاقة الكهربائيّة خلال السنوات السابقة تذبذباً واضحاً وعدم استقرار في التجهيز بسبب جملة من العوامل، منها تردي البنية التحتية وتخلفها في الانتاج والنقل والتوزيع، والفساد المالي والإداري، والاعتماد على الغاز المستورد (لاسيما من إيران) مما جعل توليد الطاقة الكهربائيّة يعتمد على استيرادات الوقود لتشغيل المحطات الكهربائيّة، في بلد يعد من كبار منتجي النفط الخام في العالم.

وتُشير الإحصاءات إلى ان حجم الحمل المطلوب لتغذية المحافظات من الطاقة الكهربائيّة في عام 2022 بلغ نحو 33919 ألف ميجاواط، في حين بلغ متوسط حجم الانتاج نحو 15016 ألف ميجاواط مضافاً اليها الضائعات

والتي تبلغ نحو 3048 ميجاواط، ليكون حجم الانتاج الفعلي نحو 18064 ميجاواط، ليبلغ حجم الفجوة بين العرض والطلب نحو 15127 ميجاواط، ومن المتوقع ان يستمر الطلب على الطاقة الكهربائيّة خلال السنوات القادمة وبمعدل نمو قد يصل إلى نحو 10 في المائة، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ إجراءات وخطط فورية وعاجلة لمواجهة الطلب المتزايد.

ولمواجهة هذه التحديات، أعلنت وزارة الكهرباء خلال عام 2022 عن اعدادها خطّة خمسيّة لزيادة إنتاج الطاقة بمعدل سنوي يتجاوز حاجز 50 ألف ميجا واط، إذ سيتم خلال السنة الاولى زيادة الانتاج بمعدل 6 الالاف ميجا واط، والسنة الثانية 12 ألف ميجاواط، وصولاً إلى ما يقارب 52 ألف ميكا واط بعد خمس سنوات.

بدأت الحكومة بإجراءات انهاء الحرق الروتيني للغاز واستثماره بتوليد الكهرباء، ووقعت الحكومة على مبادرة (مرحلة الصفر في الحرق الروتيني للغاز المصاحب لإنتاج النفط) للأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي تهدف إلى انهاء الحرق الروتيني للغاز المنتج أثناء التنقيب عن النفط بحلول عام 2030 للاستغناء عن الاستيراد والتوقف عن حرق كل الغاز الذي يطلقه في عمليّة استخراج النفط من آباره واستخدامه في توليد الطاقة وتصدير الفائض منه وتحقيق عائدات ماليّة للبلد، وفي هذا الإطار وافقت وزارة النفط على زيادة انتاج الغاز المصاحب في حقل الزبير النفطي إلى 147 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم ورفع عدد الضواغط في محطة حمار مشرف إلى (11) ضاغطة، وهو ما سيمكن من رفع سعتها من 35 مليون قدم مكعب قياسي يومياً إلى 147 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم لاستخدامه لأغراض متعددة بدلاً عن حرقه.

وأعلنت وزارة النفط، انها وقّعت عقداً مع شركة (بيكر هيوز) الأميركيّة للنفط لجمع وتصنيع الغاز المصاحب من حقلي نفط الغراف والناصريّة في محافظة ذي قار، تهدف إلى زيادة انتاج الغاز في الحقلين من 20 مليون قدم مكعب إلى 200 مليون قدم مكعب من خلال نصب معدات متطورة لمعالجة الغاز في مجمع الغاز الطبيعي الموحد في الحقول تعمل على تجفيف وضغط الغاز المصاحب لتوليد أكثر من 100 مليون قدم مكعب في اليوم، إلى جانب توسيع محطة الناصريّة لتصبح منشأة غاز سائل طبيعي متكاملة تعمل على جمع وتصنيع 200 مليون قدم مكعب في اليوم من الغاز الجاف والسائل والمكثف سيذهب للاستهلاك المحلي في تشغيل محطات توليد الكهرباء التي قد تولد بحدود 400 ميغاواط من الطاقة لشبكة الكهرباء الوطنية.

وفي منتصف عام 2022 افتتح رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي محطة محافظة ميسان الاستثماريّة ذات الدورة المركبة لإنتاج الطاقة الكهربائيّة بسعة تشغيليّة تبلغ 750 ميغاواط، تعمل بالغاز المحلي لتقليل الاعتماد على الغاز المستورد، واشار إلى ان هذه المحطة تشكل إضافة نوعيّة وسترفد الشبكة الوطنيّة بالمزيد من انتاج الطاقة الكهربائيّة في كل محافظات البلاد، منوّها إلى ان ميسان ستكون هي المستفيد الاول.

من جهة أخرى، فقد أكد البرنامج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني على معالجة واقع القطاع الكهربائي بأسرع وقت ممكن من خلال وضع الخطط الاستراتيجيّة والنهوض بواقعه، وأكد عزم الحكومة على تطوير هذا القطاع الذي لازال يعاني برغم الانفاق الحكومي الضخم من العجز في توفير الاستقرار في الطاقة الكهربائية، وقد تضررت بسبب ذلك قطاعات اقتصاديّة أساسيّة كالصناعة والزراعة والاستثمار وغيرها، وأشار إلى ان الحكومة تؤمن بأهمية القطاع الخاص والشراكة الناجحة معه وقدرته على الاسهام في نمو الاقتصاد.

وفي هذا السياق، كشف وزير الكهرباء الحالي (زياد علي فاضل) عن خطط لمشروعات نوعية من شأنها الإسهام في حل مشكلة الطاقة في البلاد، مشيراً إلى ان مجلس الوزراء وافق على التعاقد مع شركات عالمية لتحويل المنظومة من كهربائية إلى ذكية.

واتصالاً بذلك، قدمت الوزارة خطّة من 3 مراحل لحل مشكلة الانقطاعات على وفق سقوف زمنية محددة، تشمل المرحلة الاولى مشروعات تُنفذ في 6 أشهر وتشكيل فرق لتنفيذها وضمان دخولها صيف 2023، في حين تمثل المرحلتان الثانية والثالثة خطّة استراتيجيّة لمعالجة الانقطاعات في عموم البلد، وأكدت الوزارة ان الخطّة الموضوعة في البرنامج الحكومي تحتوي على مشروعات نوعية وعلى رأسها الدورات المركبة التي ستضيف 4 آلاف ميغاواط خلال سنتين، كما أشارت إلى ان ميزة المشروعات التي تعمل الوزارة عليها انها تعمل دون وقود، الأمر الذي سيمنح البلاد إمكان تخفيض الموازنة التشغيلية لوزارة الكهرباء بمعدل يتجاوز سنوياً 4 مليارات دولار، وهذا يُعد واحداً من المشروعات النوعية التي ستسهم في حل مشكلة الطاقة وتخفيض التكلفة التشغيليّة للوزارة، وأوضحت الوزارة ان لديها خطّة لمعالجة ملفي الخدمة والجباية، إذ منحت الحكومة الوزارة صلاحيّة التعاقد مع كبريات الشركات العالمية لتقديم رؤية واضحة ودراسة كاملة لتحويل المنظومة من كهربائية إلى ذكية للتقليل من الضياعات في بعض الخطوط، وأشار الوزير إلى ان الوزارة لديها خطّة مصغرة داخل المحافظات وستعرض على مجلسي الوزراء والنواب لمناقشتها خلال المدّة المقبلة.

ومن أجل معالجة العجز المزمن بإنتاج الطاقة الكهربائيّة اتجه العراق خلال السنوات الأربعة الاخيرة لعقد اتفاقيات مع دول الجوار ودول الخليج وهيأة الربط الخليجي وتركيا والأردن، وقد أعلنت وزارة الكهرباء عن توجهها للربط مع اربع دول مجاورة لمعالجة النقص في الطاقة الكهربائيّة وكشفت عن خطتين أحدهما من 7 محاور عرضت أمام مجلس الوزراء استعداداً لصيف 2023 من أجل تحقيق استقرارية في انتاج 24 ألف ميغاواط، وأشارت الى توجهاتها نحو تنويع الطاقة عبر مشاريع الربط الكهربائي، مبينةً ان العمل جار مع الأردن لإنشاء خط يربط محطة القائم بمحطة ريشة داخل المملكة، كما تم تحديد نقاط الربط مع السعودية ومسارات الخطوط، وحددت الآلية وكميات الطاقة التي ستدفع عبر الربط المشترك، وأنّه تم انجاز اتفاقيّة الربط النهائيّة مع تركيا لدفع 300 ميغاواط إلى المحافظات الشماليّة، وانشأت محطة تحويلية بطاقة 400 ميغاواط، إلّا ان إرتفاع أسعار الطاقة في تركيا أدى إلى التريث في تنفيذ الإتفاقيّة.

وتطمح الحكومة الحالية من خلال مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج العربي وتركيا والأردن إلى سد الحاجة من الطاقة الكهربائيّة إذ سيوفر ذلك للعراق مئات الميغاوات من الطاقة الكهربائيّة.

من جهة أخرى، هناك سعي منذ ثلاث سنوات للتوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة، من خلال التعاقد مع شركات عالمية واجنبية لإنشاء مشاريع كهروشمسية، إذ يتمتع البلد بمتوسط سنوي طويل من الطاقة الشمسيّة تتيح الاستفادة منها في مجال انتاج الطاقة الكهربائيّة، واشارت هيأة الاستثمار إلى ان الحكومة وقعت اتفاقاً مع الشركات العالمية لانتاج 7.5 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسيّة.

وتتوزع هذه المشاريع في بغداد والانبار ونينوى وواسط وكربلاء وذي قار والبصرة وميسان والنجف وبابل والقادسية، إذ ستقوم شركة مصدر الإماراتية UAE Masdar Company بإنتاج نحو 100 ميجا واط، منها 350

ميجاواط في الانبار، و500 ميجاواط في ذي قار، و100 ميجاواط في ميسان ومثلها في نينوى، في حين ستقوم شركة Power China بإنتاج 750 ميجاواط، وستقوم شركة توتال بإنتاج نحو 1000 ميجاواط في المرحلة الاولى، وستتضمن المرحلة الثانية إسناد مشاريع أخرى لإنتاج 7500 ميجاواط من خلال اسناد مشاريع إلى شركة Aqua Power Saudi Company وشركة Gulf Power Emirates.

مشروع الفاو لتحلية المياه والصراع الصيني- البريطاني

تعاني البصرة منذ سنوات من جملة من الازمات والتحديات، لعل أبرزها أزمة عدم توفر المياه الصالحة للشرب، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة حل هذه المشكلة إلّا انّها واجهت مجموعة من المعوقات لعل أبرزها الفساد المالي والإداري، وفي حزيران/يونيو 2022 أقر مجلس الوزراء تنفيذ وزارة الماليّة اعتماد الجزء الثالث من مشروع ماء البصرة الانبوبي (قناة البدعة) بتكلفة إجماليّة تقدر بـ 475 مليون دولار كمرحلة اولى، ونص القرار على تخصيص 275 مليون دولار من حساب الاستثمار الإضافي ضمن الإتفاقيّة الإطارية بين وزارة الماليّة الإتحاديّة ومؤسسة الصادرات الصينية (سينوشور) خارج إطار الاقتراض المسمى على شكل ضمانات، وتضمن القرار تنفيذ شركات وزارة الموارد المائية للمشروع اختصاراً للوقت وتقليلاً للكلف والاستفادة من الطاقات المتاحة لوزارة الموارد المائية استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكوميّة رقم 2 لسنة 2014.

وفي هذا الإطار، كان هناك تنافس وصراع بين الشركات الصينية والبريطانية للظفر بالعقد، فالعرض البريطاني المقدم من شركة باي ووتر البريطانية يقوم على أساس انشاء محطة تحلية مياه البحر فقط بنظام RO، وبطاقة انتاجيّة تصل إلى مليون متر مكعب يومياً، وبخطوط ناقلة بطول اجمالي 345 كم لمعالجة أزمة ملوحة مياه الشرب في البصرة، وبكلفة اجماليّة بلغت 5 مليار دولار ممولة من القرض البريطاني، ويُشير بعض المختصين إلى ان هذا النظام يكلف المحافظة الكثير من المبالغ الباهظة في مجال الصيانة وتبديل الفلاتر، في حين يتضمن العرض الصيني والمقدم من شركة شنغهاي انشاء محطة بخاريّة في الفاو لتنفيذ مشاريع متعددة الأغراض تتمثل في انتاج الماء المحلى من البحر بطاقة مليون و250 ألف متر مكعب وانتاج 3000 ميغاواط من الطاقة الكهربائيّة، ويتم تمويل انشاء هذا المشروع إما من خلال القرض الصيني أو من خلال مبالغ البترو دولار، ولم تحدد كلفة المشروع بشكل دقيق، وتتولى الشركة النمساوية ILF للاستشارات الهندسيّة تقديم الخدمات الاستشاريّة للمشروع. وفي جلسته الاعتياديّة الرابعة والثلاثين المُنعقدة في 7 أيلول 2021 قرر مجلس الوزراء تخويل المدير العام للمديرية العامّة في وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامّة صلاحية توقيع العقد والصرف مع ائتلاف الشركات بالتكافل والتضامن بين شركتي (Samsun Makinasinayi-Biwater-Wood Group) ومجموعة الرضا بشأن مشروع تحلية مياه البحر في محافظة البصرة الممول من القرض البريطاني بما لا يزيد عن خمسة مليارات دولار، على وفق الدراسة التي قدمتها الشركة النمساوية، ويكون تنفيذ المشروع تحت إشراف الاستشاري المذكور آنفاً، ومُتابعتِه.

وبعد تشكيل الحكومة الجديدة، بحثت خطوات تنفيذ مشروع تحلية ماء البحر في محافظة البصرة، وتسريع آليات التعاقد والتمويل والتنفيذ، وأكد رئيس مجلس الوزراء عزم الحكومة إشراك شركات عالمية رصينة في تنفيذ

المشروع، من أجل تقديم منجز يتسم بالكفاءة وينهي ملف تحلية المياه بشكل جذري. وان المشروع سيشتمل أيضاً تشييد محطة كهربائية جديدة، إضافة إلى توفير المياه لرفع طاقات المكامن النفطيّة.

التربية والتعليم العالي: استمرار التأثر بتداعيات الجائحة

أما بالنسبة لملف التربية والتعليم العالي في العراق لعام 2022، فبعد التداعيات التي ألقتها جائحة كورونا بآثارها الكبيرة على قطاعي التربية والتعليم في جميع انحاء العالم والعراق بالخصوص، فقد الأطفال في قدراً هائلاً من الوقت المخصص للدراسة خلال الجائحة، وقد أشارت التقديرات إلى انه في ذروة الجائحة أدت حالات إغلاق المدارس إلى تعطيل تعليم أكثر من 1.6 مليار طفل في 188 بلداً، وشهدت الانظمة التعليميّة على مستوى العالم في المتوسط، خلال المدّة من شباط/فبراير 2020 إلى شباط/فبراير 2022، إغلاقاً تاماً للدراسة الحضوريّة المباشرة لنحو 141 يوماً دراسياً، وبينما حاولت بعض البلدان ومن ضمنها العراق إعادة فتح المدارس تدريجياً بمجرد البدء بإجراءات التلقيح، أبقى عدد آخر من الدول المدارس مغلقة تماماً لفترات طويلة للغاية. مما أدى إلى تدني نواتج التعلُّم مقارنة مع ما قبل جائحة كورونا، وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة في فرص التعليم وتزايد معدلات التسرب من التعليم، وما ترتب عليها من ظهور مشاكل اجتماعيّة اثَّرت في العملية التعليميّة التربويّة مثل الفقر والوضع الاقتصادي المضطرب، وتشغيل الأطفال، ومشكلات الصحة النفسيّة وتزايد حالات الزواج المبكر، والحمل المبكر.

أعلنت وزارة التربية في العراق انطلاق العام الدراسي 2022/2021 في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على ان يكون دوام الطلبة حضورياً لأربعة أيام في الأسبوع، مع تعليق عطلة يوم السبت، على ان تقوم المديريّة العامّة للتعليم العام والأهلي والأجنبي والمديريّة العامّة للإشراف التربوي، فضلاً عن المديريات العامّة للتربية في المحافظات كافة بوضع آليات الدوام الرسمي، وأكدت وزارة التربية ان أعداد الطلبة الكلي الملتحقين بالصفوف الدراسيّة بلغ أكثر من 12 مليون طالب وطالبة، في حين بلغت أعداد طلاب الصف الاول الابتدائي أكثر من 1.200 مليون طالب وطالبة، وان العام الدراسي 2021-2022 شهد دواماً حضورياً للطلبة ولجميع المراحل الدراسية.

ومع الزيادة الكبيرة في الالتحاق بالدراسة شهد العام 2022، زيادة واضحة في عدد المدارس الحكوميّة المنجزة، إلّا ان العام الدراسي جاء وسط إفتقار التلاميذ للكثير من المتطلبات الأساسيّة لنجاح العمليّة التربويّة، فهناك نقص في الكتب المدرسيّة، إذ لم تستطع وزارة التربية طباعة الكتب الجديدة؛ بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحاديّة للبلاد، مما حدا بها إلى الاعتماد على الكتب المدرسيّة المسترجعة من الطلاب للأعوام الدراسيّة السابقة. ولم يكن اتجاه الوزارة لتطوير المناهج الدراسيّة قبل خمس سنوات وما تضمنته من صعوبات ملائماً لوضع العراق مما أثّر سلباً في القطاع التربوي، مع الاستمرار المتزايد في العطل الرسميّة التي تعيق المسيرة التعليمية، فضلاً عن قلة تخصيصاتها الماليّة في الموازنة العامّة، مع حالة التدخل السياسي والحزبي والبيروقراطي في تلك العملية، مع قدر كبير من المحسوبيّة في مسائل النقل والتعيينات والترقيات وإختيار المناصب.

ومن جهة أخرى، عانى قطاع التربية في العراق من إرتفاع معدلات الهدر التعليمي بسبب المشكلات التي واجهتها البلاد، كما ان النقص الكبير في أعداد الأبنية المدرسيّة شكّل مزيدا من الضغط على الكوادر التعليمية،

وان العراق بحاجة لـ15 ألف مبنى مدرسي جديد لجعل الصفوف الدراسيّة مثاليّة من حيث عدد الطلاب على وفق المقاييس العالميّة، كما أسهم استشراء الفساد في تراجع النظام التعليمي، مع تدهور الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى عدم تناسب تخصيصات وزارة التربية في الموازنة العامّة مع متطلبات الوزارة، كما ان تدهور سعر صرف الدينار العراقي رفع من تكاليف المعيشة وتكاليف إرسال الأطفال إلى المدارس وبخاصّة الطلبة المسجلين في المدارس الخاصّة.

اما عن قطاع التعليم العالي فقط شهد العام الدراسي (2021-2022) الذي بدأ في يوم 11 تشرين الاول 2021، تراجعاً ملحوظاً في أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكوميّة والأهليّة ضمن قناة القبول المركزي والتقديم الخاص للدورين الاول والثاني، مع وجود زيادة ملحوظة في اعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكوميّة والأهليّة، مما يعني ضاغطاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كبيراً، مع ما تعانيه الجامعات من تداعيات جائحة كورنا وارهاق بناها التحتيّة المتعبة أصلاً.

وبرغم التقدم الملحوظ للجامعات العراقيّة في بعض المؤشرات والتصنيفات العالمية مثل التايمز و QS وWebometrics، وزيادة عدد البحوث المنشورة في المستوعبات العالمية، إلّا ان الجامعات عانت في عام 2022 من آثار التدخل السياسي في شؤون إدارتها وضعف استقلاليتها والذي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في تطوير عملها، مع استحداث كثير من الجامعات والكليات الحكوميّة في السابق بدون مراعاة الحد الادنى من متطلبات البنى التحتية والموارد البشريّة وحاجات سوق العمل، والاستحداث غير المنضبط لعدد من الجامعات والكليات الاهليّة من جهات نافذة، مع غياب معايير خاصة بتعيين التدريسيين والموظفين وتوزيعهم بحسب الاختصاص والمؤهلات في الجامعات، ولا زال اختيار العمداء ورؤساء الجامعات عقبة كبيرة تعيق تطور التعليم العالي.

محاولات الانفتاح على المحيط العربي

من جانب آخر وقدر تعلق الأمر بالعلاقات الدوليّة فإنّ التطورات الإقليميّة والعالميّة المتسارعة في سنة 2022 ألزمت العراق بالسير بخطى محسوبة في علاقاته الخارجيّة، سواءً مع الدول الكبرى ام دول الجوار ام محيطه العربي، وأتت الولايات المتحدة الأمريكيّة في مقدمة أولوياته؛ بسبب تداخل موضوعها مع بقائها طويل الأمد واستراتيجيتها الثابتة تجاه التحكّم بمصادر الطاقة والمال والمحافظة على أمن كيان إسرائيل المحتل. وحرص العراق على توثيق علاقاته الاقتصاديّة بما يخدم مصلحة الطرفين والتوقيع على الاتفاق التنفيذي لِمنحة الأَهداف التنمية المُقدمة للعِراق لدعم الجهود التنموية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الذي تضمن العمل على إِصلاح القطاعات الاقتصاديّة والماليّة والخدميّة ومُعالجة الفقر والبطالة، وتعاونها للنهوض بالواقع الخدمي في انحاء العِراق كافة، ووفقاً لإِطار الاتفاق الاستراتيجي العراقي الأمريكي، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني. كما جاء التعاون الأَمني تأَكيداً للشراكة الاستراتيجيّة بين البلدين من خلال التعاون والتدريب والاستِشارات وتقديم المُساعدات المُختلفة لقوات الأمن العراقيّة ضد عصابات داعش الإرهابيّة.

وذهبت حكومة اقليم كُردستان إلى تجديد مُذكرة التفاهم مع وزارة الدِفاع الأمريكيّة بهدف التعاون الأَمني وبرنامج إِصلاح البيشمركة ومؤازرتها لهزيمة داعش. كما جاء الموقف الأَمريكي منددا بالهجمات الإِيرانيّة على

اقليم كُردستان العِراق، واعتبر استِخدام الصواريخ وهجمات الطائرات المُسيّرة خرقاً غير مُبرر لسيادة العِراق ووحدة أراضيه، وأدان التهديدات بشنّ هجمات أخرى.

ومما عكّر صفو العلاقات الثنائيّة الموقف الأمريكي المنزعج مِن قانون تجريم التطبيع الذي أصدره البرلمان العراقي لتجريم أي نوع مِن التعاون أو التعامُل مع كيان الاحتلال الاسرائيلي، ففي حين رحبّت به حركتا حماس والجِهاد الإسلامي الفلسطينيتان، أبدت الولايات المُتحدة امتعاضها الشديد مِن تمريره، كما أدانته وزارة خارجية الاحتلال، عادّةً إياه انتكاسة لمشروع اتفاقيات السلام مع الدول العربية.

وإتّخذ العراق خطوات مهمّة على صعيد السياسة الخارجيّة مع محيطه الإقليمي، حيثُ عَقد قمماً معها برعاية رئيس وزرائه السابق مصطفى الكاظمي، وأدى دور الوسيط بين السعودية وإيران، وسهّل إجراء جلسات حوار مطوّلة ومتكررة بينهما لتجاوز الخِلافات، وقد استكمل المهمة رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني أثناء زيارتيه لطهران والرياض في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر 2022 اللتين أسفرتا عن توقيع مُذكرة تفاهم بين البلدين الجارين والخصمين التقليديين والتعاون في مجالات التجارة ومُكافحة الجريمة والإرهاب، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية العِراقي إلى إيران واللقاء مع رئيسها ووزير خارجيتها، لبحث الوضع الأمني والسياسي وتعزيز العلاقات الثُنائيّة والتعاون المُشترك وانعِكاسات التطورات الدوليّة على أمن واستِقرار العِراق والمنطقة، وإبلاغهم بصراحة رفض بغداد التدخلات الإيرانيّة والتُركيّة في شؤون بلاده، مع السعي الجاد لحل النقاط الخلافيّة معهما بالحوار.

ومما وثّق الروابط الثنائيّة زيارة رئيس مجلس النواب (محمد الحلبوسي) إلى إيران في نيسان/ابريل 2022 للتأكيد بإيجابيّة على حفظ السيادة وحسن الجوار وطي صفحة الخروقات والعقبات واستبدالها بالتعاون والاحترام المتبادل. وحملت الزيارة الأمل في مشاركة إيرانية لحلحلة الانسِداد السياسي؛ مِن خِلال التوسّط مع بعض الكُتل التي تمتلك علاقات جيدة مع قياداتها وفصائلها، للدخول في حِوار لتشكيل الحكومة التي طال انتظارها. كما تم بحث الخطط لرفع التبادُل التجاري مع العِراق وتحسين نسبة الصادِرات.

ونالت العلاقات العِراقيّة التُركيّة 2022 أهمية كبيرة لدى الجانبين، للتداخل السياسي والعسكري والتجاري العميق بينهما ونمو العلاقات التجارية، وسعي العراق إلى تأمين احتياجاته الغذائيّة والصناعيّة من جارته بشكلٍ أساسي، لكن الذي كدّر العلاقات هو الهجمات التُركية على اقليم كُردستان في تموز/يوليو 2022 والهجوم المؤلم على قضاء زاخو في مُحافظة دهوك، وراح ضحيته سياح أبرياء والذي دفع حكومة العِراق إلى التنديد بما قامت به القوات المُسلحة التُركية وسلسلة الانتهاكات لسيادة العراق وأمنه، لكن تركيا نفت مسؤوليتها، وأكدت على انها تفي دائماً بإلتزاماتها في المُنظمات والتحالُفات الدوليّة وتعمل بروح التحالُف ومبدأ العهد والإخلاص. ولم تخف استياءها من التنظيمات الإرهابيّة على حدودها الجنوبية، في إشارة مبطنة لحزب العمال PPK في شمال العراق وسوريا، ونيتها في عدم السماح بوجوده مطلقاً واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

وتوجه العراق إلى تعزيز علاقاته مع الدول العربية وجاراته الخليجيات، فشارك بفاعلية في قمة العقبة في اذار/مارس 2022 التي جمعت رؤساء (الأردن، والإمارات، ومصر، والعراق) بحضور السعوديّة، وقد نتج عنها إبرام اتفاقات اقتصاديّة حول الطاقة والتِجارة والاستِثمار، كما جرت تفاهمات حول الأوضاع التي أوقعت العالم كاملاً

في حرج من جراء الحرب الأوكرانية. وحرصت الحكومة العراقيّة المشكَّلة حديثاً برئاسة السوداني على إرسال رسائل تطمين إلى الشركاء العرب، واستهلّ رئيس الوزراء تلك المهمة بزيارة إلى الأردن لبحث القضايا ذات الاهتِمام المُشترك والتأكيد على إلتزام العراق بالاتفاقيات السابقة المُبرمة مع الأردن ومصر، واحترامه لقواعد حسن الجِوار العربي والإقليمي. ووطّد العراق تلك التحركات بمشاركته في قمة جدّة للأمن والتنمية التي جمعته مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر والولايات المُتحدة في تموز/يوليو2022، من أجل تعميق التعاون في جميع المجالات، وتم التوقيع -على هامش القمّة- على عقد الربط الخليجي مع شبكة كهرباء جنوب العِراق.